

Acte sous seing privé : le déni de signature requiert un désaveu explicite et formel (Cass. com. 2005)

Identification			
Ref 19271	Jurisdiction Cour de cassation	Pays/Ville Maroc / Rabat	N° de décision 1094
Date de décision 26/10/2005	N° de dossier 413/3/2/2003	Type de décision Arrêt	Chambre Commerciale
Abstract			
Thème Preuve de l'Obligation, Civil		Mots clés قرارات محكمة النقض, Rejet, Reconnaissance tacite, Preuve, Force probante, Désaveu explicite, Désaveu de signature, Déni de signature, Créance commerciale, Contestation, Bon de livraison, Acte sous-seing privé	
Base légale Article(s) : 66 - Dahir portant loi n° 1-74-447 du 11 ramadan 1394 (28 septembre 1974) approuvant le texte du code de procédure civile (CPC) Article(s) : 431 - Dahir du 9 ramadan 1331 (12 août 1913) formant Code des obligations et des contrats Article(s) : 29 - Dahir portant loi n° 1-93-162 du 22 rebia I 1414 (10 septembre 1993) organisant l'exercice de la profession d'avocat		Source Non publiée	

Résumé en français

En application de l'article 431 du Dahir des obligations et des contrats, la partie qui entend contester un acte sous seing privé qui lui est opposé doit en désavouer explicitement son écriture ou sa signature, faute de quoi l'acte est tenu pour reconnu. Par conséquent, une cour d'appel retient à bon droit qu'est inopérante la contestation de signatures apposées sur des bons de livraison qui n'a pas été formalisée par la voie de ce désaveu explicite, une simple dénégation dans les écritures ou devant un expert étant insuffisante.

Résumé en arabe

نفي التوقيع دون سلوك السبل القانونية المنصوص عليها في الفصل 431 من ق.ل.ع. غير مجدي، مما يجعل الورقة معترفا بها. لا يصح إنكار خط يد من طرف المحامي إلا بمقتضى وكالة مكتوبة.

Texte intégral

في شأن الوسيلتين مجتمعين

حيث يستفاد من أوراق الملف ومن القرار المطعون فيه الصادر عن محكمة الاستئناف التجارية بالبيضاء بتاريخ 26/12/2002 تحت عدد 3563/2002 في الملف 1093/2001/10 أن شركة سناطيكس تقدمت لدى تجارية البيضاء بتاريخ 11/5/2000 تعرض فيه أنه على إثر معاملات تجارية بينها وبين المدعى عليها السيدة م. نجاد باعت لهذه الأخيرة كميات من الثوب استجابة لطلبها فترتبت بدمتها دينا بمبلغ 282.800 درهم كما هو ثابت من وصلات التسليم ومحضر الإنذار الاستجوابي المرفقين وأن المدعى عليها لم تقم بتسديد الثمن وقت حصول التسليم وأصبحت في حالة مطل ملتزمة الحكم استنادا للفصل 577 ق.ل.ع. الحكم بأداء المدعى عليها لهما المبلغ المذكور كأصل دين ومبلغ 50.000 درهم كتعويض مع الفوائد القانونية من تاريخ حصول التسليم وتحديد مدة الإكراه البدني في الأقصى. فأصدرت المحكمة حكما قضى بأداء المدعى عليها للمدعية المبلغ المطلوب كأصل دين مع الفوائد القانونية من تاريخ الطلب ومبلغ 6000 درهم كتعويض وتحديد مدة الإكراه البدني في الأدنى استأنفته المحكوم عليها مع تقديمها لطلب الزور الفرعي في المحضر الاستفساري المتمسك به من المدعية فأصدرت المحكمة الاستئنافية التجارية قرارا تمهيدا بإجراء خبرة ثم قضت بمقتضى قرارها المطعون فيه بتعديل الحكم المستأنف وذلك بحصر المبلغ المحكوم به في 151.979.86 درهم ورفضه فيما زاد على ذلك وتأييده في الباقي وصرف النظر عن طلب الزور الفرعي.

حيث تنعى الطاعنة على القرار خرق القانون بخرق الفصل 19 من مدونة التجارة والفصلين 63 و92 من قانون المسطرة المدنية ونقصان التعليل الموازي لانعدامه بدعوى أن المحكمة التجارية استندت في حكمها على محضر استفساري وذهبت إلى كون الطاعنة لم تدل بما يفيد الطعن في ذلك المحضر ويبقى هو الحجة الوحيدة الذي يثبت مديونيتها وسأيرت تقرير الخبير رغم عدم فحصه أوراق الملف جيدا ورغم أن ما سمي بأوراق التسليم لا يتعلق بالطالبة وليست من توقيعها وخانة التسليم بها خالية في أغلبها من أي توقيع وقد نفت أية علاقة بتلك الأوراق كما دفعت بأن الخبرة مخالفة للقانون وغير مطابقة للدفاتر التجارية للمطلوبة والقرار لم يطبق القانون باعتماده تلك الخبرة المتناقضة وصرفه النظر عن الزور الفرعي واعتباره أن منازعتها في أوراق التسليم ونفيها للتوقيع الوارد في مذكراتها وأمام الخبير غير منتج إذ أن تقديم طلب أمام المحكمة التجارية بناء على محضر استفساري صادر عن عون قضائي لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتباره حجة تدخل في نطاق الفصل 19 م ت الذي ينص على أنه يتعين مسك محاسبة بانتظام طبقا للقانون على أن تكون مقبولة أمام القضاء كوسيلة إثبات بين التجار في الأعمال المرتبطة بتجاريتهم وأن الخبير نفسه أكد في تقريره أ، الوصلات لم تبين اسم الشخص الذي قام بتسليم البضاعة مع طابع المقاولة وأنه تم عرض تلك الوصلات على الطاعنة التي أجابت بعدم تسلمها البضائع موضوع الوصلات وأن التوقيع الذي تتضمنه ليس بتوقيعها باستثناء التوقيع الموجود على الوصل 1192 بتاريخ 8/3/99 وتلك الملاحظة الصادرة عن الخبير تؤكد خرق الفصل 19 المذكور لأن عدم تحرير الوصلات كما هو مفروض قانونا يعني مخالفتها لذلك الفصل ومخالفتها للدفاتر التجارية الواجب مسكها بانتظام كما أن الفياتير المدلى بها غير مطابقة لأوراق التسليم التي أكد الخبير أنها غير صادرة عن الطالبة وغير مضبوطة وأكد كذلك بأن المطلوبة لم تتقدم بأي وصل صندوق في شأن توصلها بالمبالغ من الطاعنة وهو ما يفيد عدم ضبط الدفاتر التجارية طبقا للقانون وأن مبالغ تم تحويلها للحساب الشخصي للسيد أحمد زيون والمطلوبة لم تتقدم بأي وصل صندوق في شأن توصلها بتلك المبالغ من الطاعنة كما لم تتقدم بأي بيان أو وثيقة في شأنها ولم تدرج مبالغ الجوالات البنكية في

حساب الطاعة لدى المطلوبة ويتجلى بذلك من تقرير الخبير نفسه والمعتمد بالقرار أن حسابات المطلوبة غير ممسوكة بانتظام طبقا للفصل 19 م ت إضافة إلى أنه يتعين على الخبير طبقا للفصل 63 ق.م.م. تضمين تقريره أقوال الأطراف وملاحظاتهم ويوقعون معه على محضر مرفق بالتقرير مع وجوب الإشارة إلى من رفض منهم التوقيع والخبرة لم تكن مرفقة بالمحضر المكور وهو ما يشكل خرقا لذلك الفصل وأن محكمة الاستئناف خرقت القانون بصرفها النظر عن طلب الزور الفرعي في المحضر الاستفساري لأن أجل الدعوى بني عليه وعلى أساسه صدر الحكم المستأنف والخبرة ما هي إلا نتيجة لطعننا في ذلك المحضر بالزور الفرعي وتم قبول ذلك الطعن شكلا بمقتضى الحكم التمهيدي وصرف المحكمة النظر عنه بعدما قبلته شكلا، وعدم إعمالها لمقتضيات الفصل 92 ق.م.م. وما بعده يعد خرقا للقانون زيادة على أن تعليل محكمة الاستئناف الذي اعتبرت فيه أن منازعة الطاعة في أوراق التسليم ونفيها للتوقيع الوارد عليه في جميع مذكراتها وأمام الخبير غير منتج في الدعوى وهو تعليل ناقص إذ أن الطاعة صرحت أن كل أوراق التسليم غير موقعة ولا تتعلق بها ولم يسبق لها أن اطلعت عليها أو حازت أية بضاعة قد تتعلق بها وتلك الوثائق من صنع المطلوبة ولا يجوز لأي طرف صنع دليل من تلقاء نفسه واعتماد القرار على خبرة أكدت عدم وجود وصولات تبين اسم الشخص الذي قام بالتسليم مع طابع المقابلة ونفي الطاعة للوثائق التي لا تحمل توقيعها يجعل القرار ناقص ومنعدم التعليل وجاء بخلاف وثائق الملف وهو ما يعرضه للنقض.

لكن، حيث إن المحكمة مصدره القرار المطعون فيه لم تعتمد المحضر الاستفساري المطعون فيه بالزور الفرعي بل اعتمدت نتيجة الخبرة المأمور بها من طرفها والتي توصل بمقتضاها الخبير السيد لحسن سليم لتحديد مديونية الطاعة تجاه المطلوبة في 151.939,86 درهم بعد إطلاعه على الوثائق المدلى بها من الطرفين بما فيها الوثائق المثبتة للدفع التي تتمسك بها الطاعة وبعد خصمه لقيمة الفاتورة عدد 330/99 التي لم تقدم المطلوبة أي وثيقة في شأنها وقيمة الجواليتين بمبلغ 11000 درهم اللتين لم تسجلا في حساب الطاعة لدى المطلوبة وكذا لمبالغ مجموعها 62350 درهم، التي لم تسجل في دائنية حساب الطاعة والمحكمة بتعليلها لقرارها « بأنه بمراجعة تقرير الخبرة المنجزة في النازلة تبين أن السيد الخبير قد قام بجرد جميع وثائق الطرفين وقام بتحليلها تحليلا دقيقا ومفصلا فجاءت خبرته متممة بالدقة والموضوعية ولا ضرورة لإجراء خبرة جديدة » تكون قد أخذت الخبرة في إطار السلطة المخولة لها كمحكمة موضوع بمقتضى الفصل 66 ق.م.م. بعدما كونت قناعتها منها، وبخصوص ما أثير حول ما ورد بالقرار من كون منازعة الطاعة في أوراق التسليم ونفيها للتوقيع غير منتج في الدعوى فالمحكمة أسست ذلك على عدم سلوك الطاعة في ذلك السبل القانونية السليمة وهو تعليل يساير مقتضيات الفصل 431 ق.ل.ع. الذي ينص على أنه يجب على من لا يريد الاعتراف بالورقة العرفية التي يحتج بها عليه أن ينكر صراحة خطه أو توقيعه فإن لم يفعل اعتبرت الورقة معترفا بها وكذا المادة 29 من القانون المنظم لمهنة المحاماة المؤرخ في 10/9/93 التي تنص على أنه عندما يتعلق الأمر بإنكار خط يد من طرف المحامي فإنه لا يصح إلا بمقتضى وكالة مكتوبة، وما أثير حول عدم إرفاق الخبير تقريره بمحضر يتضمن أقوال الأطراف وملاحظاتهم ويشير لتوقيعهم عليه أو رفعهم ذلك فقد أثير لأول مرة أمام المجلس الأعلى ويكون القرار غير خارق للمقتضيات المحتج بخرقها ومعللا تعليلا كافيا والوسيلة الأولى غير مقبولة فيما أثير لأول مرة وباقيها وكذا الوسيلة الثانية على غير أساس.

لهذه الأسباب

قضى المجلس الأعلى برفض الطلب وتحميل الطالبة الصائر.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بالمجلس الأعلى بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السيدة الباتول الناصري رئيسا وزبيدة التكلانتي مقررا وعبد الرحمان المصباحي وعبد السلام الوهابي ونزهة جعكيك وبمحضر المحامي العام السيد العربي مريد وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة فتيحة موجب.

Version française de la décision

Après délibération conformément à la loi,

Sur les deux moyens réunis

Considérant qu'il ressort des pièces du dossier et de l'arrêt attaqué, rendu par la Cour d'appel commerciale de Casablanca le 26 décembre 2002 sous le numéro 3563/2002 dans le dossier 1093/2001/10, que la société Synatex a saisi le Tribunal de commerce de Casablanca le 11 mai 2000 d'une demande en paiement, exposant qu'à la suite de transactions commerciales entre elle et la défenderesse, Mme. M. Najad, elle a vendu à cette dernière des quantités de tissu en réponse à sa demande, ce qui a fait naître à sa charge une dette d'un montant de 282 800 dirhams, comme en témoignent les bordereaux de livraison et le procès-verbal de sommation interpellative joints, et que la défenderesse n'a pas payé le prix au moment de la livraison et se trouve en état de défaut, demandant au tribunal, sur le fondement de l'article 577 du Dahir formant Code des obligations et contrats (D.O.C), de condamner la défenderesse à lui payer la somme susmentionnée en principal, ainsi qu'une somme de 50 000 dirhams à titre de dommages-intérêts, avec intérêts légaux à compter de la date de la livraison, et de fixer la durée de la contrainte par corps au maximum. Le Tribunal a rendu un jugement condamnant la défenderesse à payer à la demanderesse la somme demandée en principal, avec intérêts légaux à compter de la date de la demande, et une somme de 6 000 dirhams à titre de dommages-intérêts, et fixant la durée de la contrainte par corps au minimum. La partie condamnée a interjeté appel de ce jugement, en présentant une demande incidente en faux du procès-verbal de sommation interpellative produit par la demanderesse. La Cour d'appel commerciale a rendu un arrêt avant dire droit ordonnant une expertise, puis a statué, par son arrêt attaqué, en modifiant le jugement entrepris en ce qu'il a limité le montant de la condamnation à 151 979,86 dirhams et l'a rejeté pour le surplus, et l'a confirmé pour le reste, et a déclaré irrecevable la demande incidente en faux.

Considérant que la requérante reproche à l'arrêt la violation de la loi par violation de l'article 19 du Code de commerce et des articles 63 et 92 du Code de procédure civile, et l'insuffisance de motivation équivalant à son absence, en faisant valoir que le Tribunal de commerce a fondé son jugement sur un procès-verbal de sommation interpellative et a considéré que la requérante n'avait pas apporté d'éléments de nature à remettre en cause ce procès-verbal, qui reste la seule preuve de sa dette, et a suivi le rapport de l'expert malgré le fait qu'il n'ait pas examiné attentivement les pièces du dossier et que ce que l'on appelle les bordereaux de livraison ne la concerne pas et ne porte pas sa signature, et que la case de livraison y est, pour la plupart, dépourvue de toute signature, et qu'elle a nié tout lien avec ces documents, et a soutenu que l'expertise est contraire à la loi et non conforme aux livres de commerce de la défenderesse, et que l'arrêt n'a pas appliqué la loi en se fondant sur cette expertise contradictoire et en écartant la demande incidente en faux et en considérant que sa contestation des bordereaux de livraison et sa négation de la signature qui y figure dans ses conclusions et devant l'expert sont inopérantes, dès lors que la présentation d'une demande devant le Tribunal de commerce sur la base d'un procès-verbal de sommation interpellative dressé par un auxiliaire de justice ne peut en aucun cas être considérée comme une preuve entrant dans le champ d'application de l'article 19 du Code de commerce, qui dispose qu'il doit être tenu une comptabilité régulière conformément à la loi, qui doit être recevable devant les tribunaux comme moyen de preuve entre commerçants dans les actes liés à leur commerce, et que l'expert lui-même a confirmé dans son rapport que les bordereaux n'indiquaient pas le nom de la personne qui a effectué la livraison avec le cachet de l'entreprise et qu'ils ont été présentés à la requérante qui a répondu ne pas avoir reçu les marchandises objet des bordereaux et que la signature

qu'ils comportent n'est pas la sienne, à l'exception de la signature figurant sur le bordereau 1192 du 8 mars 1999, et que cette observation de l'expert confirme la violation de l'article 19 susmentionné, car le fait de ne pas établir les bordereaux comme la loi l'impose signifie qu'ils sont entachés de nullité et non conformes aux livres de commerce qui doivent être tenus régulièrement, de même que les factures produites ne correspondent pas aux bordereaux de livraison, dont l'expert a confirmé qu'ils n'émanent pas de la requérante et ne sont pas réguliers, et a également confirmé que la défenderesse n'a présenté aucun reçu de caisse concernant la réception des sommes de la part de la requérante, ce qui signifie que les livres de commerce ne sont pas tenus conformément à la loi, et que des sommes ont été virées sur le compte personnel de M. Ahmed Zioune et que la défenderesse n'a présenté aucun reçu de caisse concernant la réception de ces sommes de la part de la requérante, ni aucun relevé ou document les concernant, et n'a pas inscrit les montants des virements bancaires au compte de la requérante chez la défenderesse, ce qui ressort du rapport de l'expert lui-même, adopté par l'arrêt, que les comptes de la défenderesse ne sont pas tenus régulièrement conformément à l'article 19 du Code de commerce, outre qu'il incombe à l'expert, conformément à l'article 63 du Code de procédure civile, de consigner dans son rapport les déclarations des parties et leurs observations, et qu'elles signent avec lui un procès-verbal annexé au rapport, avec l'obligation de mentionner celui d'entre eux qui a refusé de signer, et que l'expertise n'était pas accompagnée du procès-verbal susmentionné, ce qui constitue une violation de cet article, et que la Cour d'appel a violé la loi en écartant la demande incidente en faux du procès-verbal

que la Cour d'appel a correctement appliqué les règles de droit en matière de preuve et de procédure.

Par ces motifs, la Cour suprême a rejeté le pourvoi formé par Mme. M. Naja et l'a condamnée aux dépens.